هواء في شبك

(نصيحة الثور)

اندهشت حين رأيته قد اعتمر عقاله العربي، ووقف قريبا مني وكنت منهمكا في السلام على بعض الاصدقاء الذين جاءوا ليعتصموا في شارع المتنبي احتجاجا على كبت الحريات ومحاربة الثقافة والمثقفين، في تجمعات الصحفيين والادباء والتي باتت هي منفذهم الوحيد على العالم، انتبهت الى رجل ينغزني واذا به احميد الفهد وقد جاء الى الاعتصام، مؤمنا بطريق الاعتصام السلمي والدعوة الى المطالبة السلمية بالحقوق المهضومة، مع الايمان التام بالتجربة الديمقراطية ومتابعة السير على تمتين اواصر الديمقراطية وعدم السماح للاخرين بمحاولة حرف مسيرتها نحو المصادرة والتهميش، واذكاء نار الدعوات التي تدعو الى مصادرة الآخر تحت شرائع وذرائع عديدة، سحبته من يده الى مقهى قريب، لنحتسي الشاي والشاي فقط، لنضع بعض المتخرصين امام حقيقة الاعتصام الذي كان يدعو وبطريقة مؤدبة الى احترام الحريات المدنية ولنضع اللبنة الاولى في جدار عراق ديمقراطي لامجال فيه للمصادرة والتهميش، ولنضع تقولات البعض امام حقيقة ساطعة مفادها ان الديمقراطية في خطر اذا ما درج امثال هؤلاء على التشنيع بالآخرين، وسلوك هذا البعض سلوكا ينم على احترام وجهة نظر واحدة ضاربا بسهامه من يحاول الاعتراض على التصرفات الفردية؛ المهم تجاذبنا اطراف الحديث، وبحسب اسلوبه الساخر وقهقهاته العالية، ضحك طويلا واردف:(اكلك خاف انسولف وتلومنه الناس، ويصير رباط السالفة حجة يشتكون بيها علينه، او همّه تدري الجلمه صارت تهمه، والمحاكم اتكيف على هيج دعاوي، مابيها خساره)، علمت من خلال ضحكاته انه يحمل في جعبته حكاية جديدة، فضحكت وقلت:(فجرها يا احميد او داعتك هذا وكتها)، فقال:يحكى ان بطة حسدت الثور على حجمه الكبير، وانه يستطيع ان يرى من خلف صخرة كانت موضوعة بقرب البحيرة العالم باسره، فاقترح عليها انه يستطيع ان يجعلها ترتقي الصخرة لترى من خلالها العالم الفسيح، ونصحها وبدأ يشرح خطته في النصيحة بان يضع فضلاته على شكل سلّم تجف مراحله الاولى، ومن ثم يضع الاعلى منها وهكذا، ولما اكتمل بناؤه، دعا البطة لترتقي السلم ومن ثم تنتقل الى الصخرة، فلما صعدت ووقفت على كومة(الروث)، لتصل الى الصخرة، انهار بها السلم وغطست وسط فضلات الثور.

لم افهم في البداية ما اراد(احميد الفهد) بحكايته، والتي قال ان اسمها نصيحة ثور، لكنني حين ودعته بنهاية الاعتصام رجعت الى مبنى الجريدة وانا احاول ان اقرأ مابين السطور لارى قنبلة(احميد الفهد) التي القاها في المتنبي وذهب على موعد ربما يكون بعيدا بعض الشيء، ووجدت ان البعض سلك مسلك البطة حين طلب النصيحة من الثور، وكان ان وقع في شر اعماله وسيحصد الخسران والوصم بالانفرادية والدكتاتورية وانه اخطأ كثيرا حين اجبر لسان حال العراقيين من مثقفين وصحفيين واساتذة على الوقوف بوجه تفرده وانفراده بقرارات تهم مصلحة جميع المواطنين.

ربما يرتفع من يرتفع، وارتفاعا سريعا، ولكن الويل لمن يرتفع ارتفاع البطة بلا قاعدة حقيقية تعتمد صوت الشعب الحر، ولسنا بصدد كشف ماضي الاخرين وماذا عملوا وماذا كانوا، فالمنهج الذي يتبعونه حري بكشفهم امام الرأي العام، لمعرفة اهدافهم من وراء دعوات كهذه؛ ربما مباح للاخرين ان يتكلموا بما شاءوا، وربما كممت افواهنا لسبب من الاسباب، ولكننا سنقول وسندلل على وجودنا، رافعين كتابنا المقدس واعني الدستور، ليكون حكما بيننا وبين من يريد مصادرة حق الشعب، ومن يحاول ان يضع على عيونه غشاوة، ليتستر هو بستارات كثيرة، شاء الظرف ان يكون صوته عالياً بواسطتها، نقابله بصوت بح قليلا، ولكن لن نؤثر الصمت هذه المرة، مع اننا لانملك اسلحة سوى القلم، وصدق من قال:ان العربات الفارغة اكثر ضجيجا.

■ عبدالله السكوتي

العراقية "متخوفة" من الانقلاب على الاتفاق السياسي

دولة القانون: مسودة مجلس السياسات يتقمص دور السلطة ويخالف الدستور

□ بغداد / المدى

اعترض التحالف الوطني على مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا والتي اعدت من قبل القائمة العراقية كون الكثير من البنود التي تحتويها تتعارض مع الدستور.

في حين شددت العراقية على ان ما قدمته من مقترح قانون قابل للتفاوض شرط ألا تقبل بأقل مما اتفق عليه في مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني.

في غضون ذلك اشار التحالف الكردستاني الى ان الاتهامات التي تطلق ما بين الوطني والعراقية الغرض منها الحصول على القدر الاكبر من المكاسب السياسية.

ائتلاف دولة القانون يرى ان في المسودة التي قدمتها القائمة العراقية الكثير من الخروقات الدستورية التي يجب معالجتها قبل اقرارها من قبل البرلمان، معتبرا ما قدمته العراقية هو السقف الاعلى للمطالب، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة ان يعد المجلس بصورة جيدة حتى لا تحدث مشاكل في الصلاحيات بينه وبين السلطات الدستورية الاخرى، كالتنفيذية و التشريعية فضلا عن القضائية.

الناطق باسم ائتلاف دولة القانون احدى مكونات التحالف الوطني، النائب حاجم الحسني، اشار وفي تصريح لـ"المدى" إلى ان مسودة قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية التي قدمت من قبل القائمة العراقية فيها كثير من البنود التي تتعارض مع الدستور كما تتعارض مع نص الاتفاق الموقع بين مسعود بارزاني وايار علاوي ونوري المالكي.

واضاف الحسني: ان من بين المسائل الخلافية هي اجبار الوزراء الحضور الى المجلس، واقتراح مشروعات القوانين، لافتا الى ان مسألة اقتراح مشروعات القوانين حصرها الدستور بين الحكومة ورئاسة الجمهورية.

يشار الى ان المادة ٦٠ من الدستور اعتبرت مسألة اقتراح مشروعات القوانين من صلاحيات رئاسة الجمهورية اومجلس الوزراء، او عشرة من اعضاء مجلس النواب، او احدى لجانه.

ونوه الحسني الى ان هذه المسودة تعتبر السقف الاعلى لمطالب القائمة العراقية، فيجب ان تقرأ وان تهذب من المسائل التي تتعارض مع الدستور حتى تستطيع القائمة تمريرها من خلال القنوات الدستورية لكي يشرع.

وحول قضية محاول ربط القائمة العراقية بين تشكيل الحكومة وسن قانون المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية قال الحسني:ان هذا الامر صعب للغاية كون اقرار القانون يحتاج الى وقت طويل لكي يمر بكافة الممرات القانونية، معربا عن اعتقاده ان هذا المجلس سيقر قانونه لأن هنالك اتفاقاً اخلاقياً بين جميع الاطراف على تشكيله.

وكان بيان لمستشار القائمة العراقية هاني عاشور قد اشار الى إن تشكيل الحكومة مرتبط بقيام مجلس السياسيات العليا، لأن مبادرة رئيس الإقليم مسعود بارزاني كانت تقوم على أساس التوافق على اعتبار ان المبادرة جاءت لإنضاج العملية السياسية بتشكيل حكومة شراكة، دون تهميش أو إقصاء وبمشاركة فاعلة من قبل جميع الكتل.

واعتبر البيان المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا أول خطوات الشراكة من أجل تسهيل عمل الحكومة ومساندتها، من خلال الخبرات والقرارات التي ينطلق منها المجلس، لضمان العملية السياسية ومستقبل العراق خلال السنوات الأربع المقبلة، مؤكدا ان مشروع قانون المجلس الوطني أصبح جاهزاً ولابد من دفعه إلى البرلمان لنيل الثقة، مشيرا إلى أن أي محاولة لعرقلته ستكون انقلاباً على مبادرة بارزاني، وعلى التوافق السياسي العراقي الذي أنهى أزمة ثمانية أشهر من التأخير وعدم الثقة.

وعن طبيعة المجلس ومدى الزامية قراراته اوضح الحسني انه"مجلس تنفيذي في حدود الثمانين بالمائة، اي ان القرارات التي تكتسب القوة التنفيذية يجب أن تتخذ باغلبية الثمانين بالمائة من اعضائه، اما دون ذلك في قرارات استشارية لغرض الاستئناس، مبينا ان هذا المجلس يحتاج الى اعداد جيد حتى لا تستحدث خلافات بعد تشكيله بينه وبين الحكومة حول صلاحيات الطرفين".

وفي ما يتعلق بمدى استمرارية هذا المجلس بين الحسني انه من الناحية المبدئية هو وقتي، من ضرورات المرحلة وبالتالي فأن بقاءه في المرحلة التي تلي الدورة الحالية يحتاج اقرار من البرلمان الحالي، لافتا الى ان هذا المجلس يختلف عمّا هو موجود في الدول الاخرى، فلا يوجد مجلس لتقديم الدراسات ويترأسه شخص آخر غير رئيس الجمهورية او الوزراء، فعلى الرغم من انه استنساخ لتجربة مجلس الامن القومي الامريكي، الا ان الأخير يترأسه الرئيس الامريكي.

وزاد الحسني: ان على الدولة العراقية في المرحلة الحالية تنظيم المفاهيم بالشكل الذي لا يسمح معه حدوث اي منازعات او خلافات فيما بينها، وان مسألة التوافقات السياسية يجب ألا يجري الاعتماد عليها بصورة كبيرة وان كانت هي من ضرورات المرحلة، فيجب الغاؤها في المرحلة المقبلة، كون الدولة اذا ما استمرت على التوافقات فسيصبح بناؤها فيه اعوجاج، فبالتالي ان البحث عن التوافقات في هذه المرحلة وان كان معيبا يجب أن يتعارض مع الدستور حتى لا تأتي لنا معضلة جديدة.

عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني قال في تصريح لـ"المدى"ان فرقا كبيرا بين الاتفاق السياسي والنص القانوني، فأذا ما حصل تعارض بين القانون والاتفاق السياسي، سيفضل الاول كونه لا يتقاطع مع الدستور.

واضاف الحساني: ان مسألة قدرة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا في اقتراح مشروعات القوانين قد يتم الاتفاق عليه، ولكن ان يكون هذا المشروع ملزم في اقراره من قبل البرلمان، هذا امر غير معقول كون النواب هم ملك للشعب لا للقادة الممثلين في المجلس، لافتا الى ان من ضمن مسودة العراقية، ان يكون هنالك تأثير للمجلس على السلطات الاخرى خصوصا القضائية منها هو امر مرفوض ايضا فالدستور العراقي كفل الفصل بين السلطات.

ولكن بالمقابل ترى القائمة العراقية انها متمسكة بمطالبها في حدود مبادرة مسعود بارزاني، واذا ما اكتشف البعض انه وقع على شيء يخالف الدستور فهذا امر يعنيه شخصيا، واذا ما رغبت احدى الاطراف التنازل او التنصل عن الاتفاقات فهو امر يرجع اليها وسيكون للعراقية موقف حيال ذلك سيطرح حينها.

وقال النائب عن القائمة العراقية محمد سلمان وفي تصريح لـ"المدى"ان ما قدمته القائمة العراقية في مسودتها لا يتعارض مع الوثيقة التي وقعت من قبل مسعود بارزاني ونوري المالكي واياد علاوي، مبينا ان هذه الوثيقة هي الاساس لبلورة كافة التوافقات السياسية التي حصلت وستحصل خلال الفترة التي تلت التوقيع على الوثيقة.

واضاف سلمان ان الاتفاق الذي كانت تنطوي عليه مبادرة الرئيس بارزاني يتمحور حول اعطاء جزء من صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية لهذا المجلس وربط هذا الامر بآليات معينة تتركز في ان القرار اذا ما اتخذ بأغلبية الثمانين بالمائة فأنه سيكون ملزما على بقية الاطراف، موضحا ان التصريحات التي تخرج من القوائم الاخرى حول عدم امكانية تطبيق المسودة واعتمادها هي محاولات لتسويف القضية واعطاؤها بعدا آخر لاخراج القضية من اطار مبادرة مسعود بارزاني.

وشدد سلمان على: ان هذا المجلس جاء على غرار مجلس الامن القومي الامريكي، فمجلس السياسات يضم كلا من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فضلا عن رؤساء الكتل السياسية، فالامور التي لايمكن حلها في البرلمان يمكن اللجوء الى مجلس السياسات والذي يضم كبار القادة في البلد للتوصل الى اي خلاف في مجلس النواب اومجلس الوزراء.

وعّما تحتويه المسودة من صلاحيات اشار الى ان المسودة التي اعدتها القائمة العراقية تعطي للمجلس صلاحيات تشريعية ومن ضمنها اقتراح القوانين وهذا الامر سيصوت عليه من قبل البرلمان، لافتا الى ان المسودة قابلة للتعديل و المفاوضة ولكن يجب ان تقل حجم تنازلات العراقية عمّا اتفق عليه في مبادرة مسعود بارزاني، واذا ما اكتشفت بعض الاطراف انها وقعت على شيء ومن ثم تم اكتشاف ان هنالك مخالفة للدستور فعليهم مواجهة الامر كون المسألة تعنيهم لا تعني القائمة العراقية، واصفا المسودة التي اعدتها العراقية بالهيكلية لكيفية عمل المجلس فهو ليس قانونا، معرفا المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا بأنه مؤسسة تضم القادة الكبار للبلد يمكن لها استيعاب اي مشكلة قد تكون في اي سلطة من السلطات.

من جانبه يعتبر التحالف الكردستاني ان المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا هو نتاج وثمرة عن مبادرة بارزاني لحلحلة الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد بعد الانتخابات الاخيرة، من خلال جمعه بين رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي ورئيس ائتلاف العراقية اياد علاوي.

النائب الكردستاني محما خليل اكد لـ"المدى"ان مسألة الوثيقة الموقعة من قبل بارزاني وعلاوي والمالكي جاءت وفق الدستور، وان الاتهامات التي يطلقها الطرفان حول مدى التوافق بين المسودة المقدمة من قبل العراقية والدستور امر سابق لأوانه والغرض منه الحصول على مكاسب سياسية اكبر، فهي الان في متناول كافة الاطراف ومن ثم سوف تقرأ امام البرلمان قراءة اولى وتكون هذه القراءة وفق ما قدمته العراقية، ومن ثم قراءة ثانية تكون هذه بعد اجراء التعديلات الكاملة والتي ستجعل منه موافقاً للدستور اذا ما صحت ادعاءات التحالف الوطني.

واضاف خليل: ان المهام التنفيذية من الناحية المبدئية لدى الحكومة، ولكن اذا ما حصل خلاف داخل مجلس الوزراء او البرلمان، فأن الامر سيحال الى المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا لحله، واذا ما صدر قرار من المجلس بنسبة ثمانين بالمائة فما فوق فأنه سيكون ملزماً على السلطتين التنفيذية والتشريعية ومرد هذا الالتزام هو اخلاقي ناتج عن مبادرة مسعود بارزاني، واصفا اياه بهمزة الوصل بين جميع السلطات وانه يساهم في اقرار اي قانون يجري الخلاف عليه في البرلمان.

وفي ما يخص صلاحية المجلس في اقتراح مشروعات القوانين ابدى خليل استغرابه من السجال الحاصل بين التحالف الوطني والعراقية اذ قال ان هذا امر طبيعي فالدستور اعطى الحق لكل عشرة من اعضاء مجلس النواب اقتراح مشروع قانون، وان المجلس فيه رؤساء لكتل فيها عدد النواب بالعشرات، ومن ثم يستطيع اي طرف من الفرقاء السياسين اقتراح القانون الذي يرغب فيه من خلال البرلمان بعيدا عن مجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا كونه يمتلك من النواب ما يؤهله لاقتراحه.

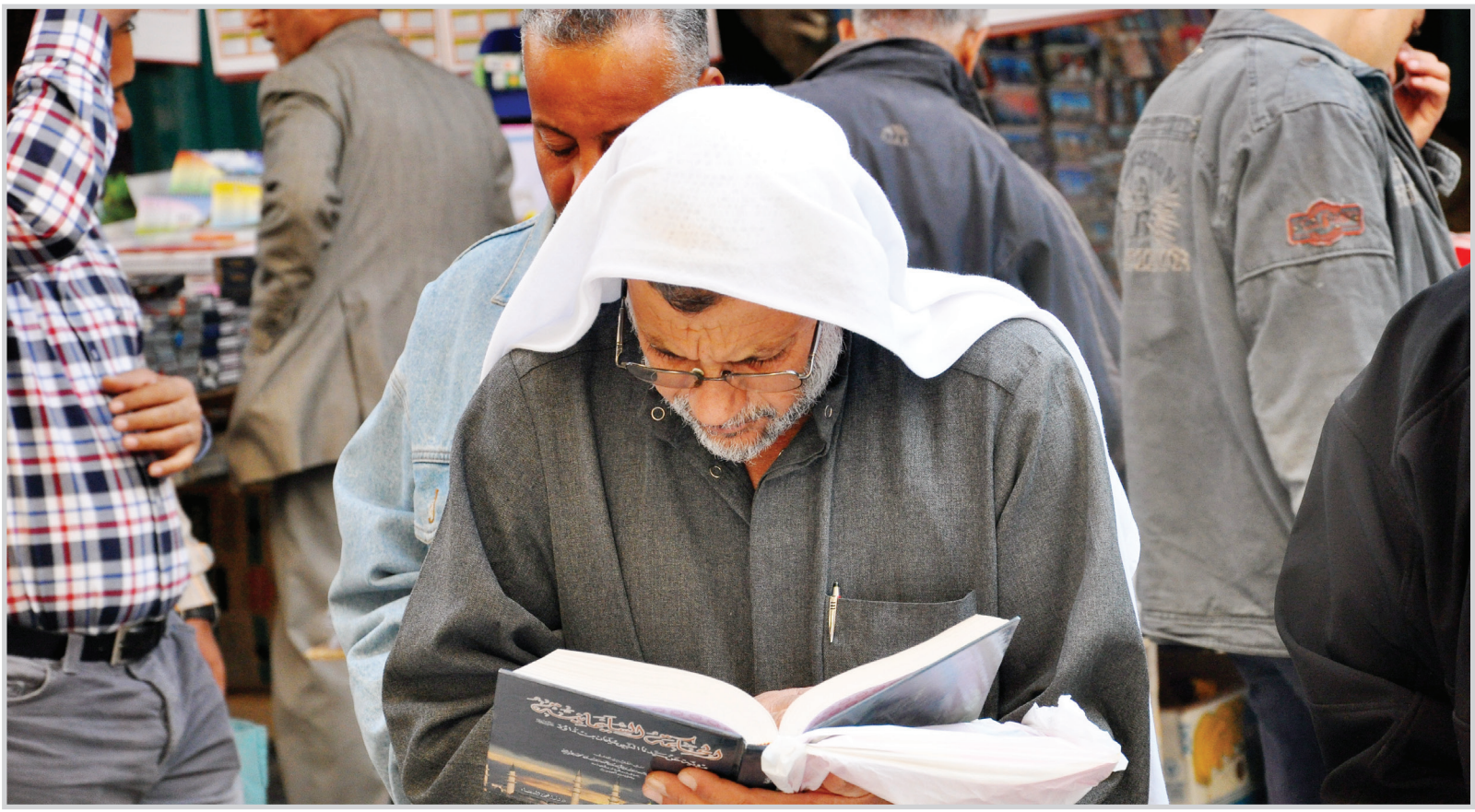

رواد شارع المتنبي لايزالون يحافظون على طقوس اقتناء الكتب .. عدسة :ادهم يوسف

مجلس النواب لم يقر حتى اليوم قانوناً لحماية الصحفيين

الخبرة ونقص التشريعات يمنعان ظهور "ويكيليكس" في نسخة عراقية

□ بغداد / زينب صنكور

تضاربت اراء النواب والاعلاميين حول امكانية انشاء موقع عراقي على غرار موقع"ويكيليكس"واقرار قانون يضمن الوصول الحر للمعلومة، فقد اكد عدد من الاعلاميين عن سهولة انشاء موقع يشبه موقع"ويكيليكس"مع عدم قدرة قادة الكتل السياسية عن اصدار قانون يضمن الوصول الحر للمعلومة.

رئيس تحرير مجلة شبكة الاعلام العراقي عبد الستار البيضاني قال: ان عدم وجود كوابح لأسرار الدولة ومن السهولة اخذ اسرار دولة، يؤهلنا لانشاء هكذا موقع.

واضاف ان بعض الاشخاص الذين يعملون في الدولة ليسوا مخلصين لعملهم وبعد عام ٢٠٠٣ اصبحت الدولة شبه مكشوفة فهناك الكثير من المواقع الالكترونية فيها قدر كبير من الوثائق والتسريبات، لكن ليس هناك قدرة تنظيمية تستطيع ان تنظم نفسها وتعتمد على هكذا نوع من الوثائق والا فان العراق اكثر مرونة لاختراق اسراره.

واشار الى ان موقع مثل"ويكيليكس"يحتاج الى قدر كبير من المهنية لا يزال يفتقدها الوسط الاعلامي وتحتاج الى قدر كبير من الاستقلالية والحيادية ولا توجد لدينا بالعراق مؤسسات مستقلة فمتى ما استطعنا ان نكون حياديين ومستقلين من السهل اختراق المعلومات وطرحها امام المتلقي وتكون لدينا مؤسسة كهكذا موقع.

واستبعد البيضاني ان تكون الكتل السياسية قادرة على اقرار قانون يضمن الوصول الحر للمعلومات لان الطبقة السياسية ينقصها الوعي بأهمية الاعلام ولا توجد لدينا اي مرجعية اعلامية او قانونية باستثناء قانوني (٦٥ و٦٦) اللذين اصدرهما الحاكم المدني بول برايمر ولا زال يعتمد عليها الاعلام العراقي بشكل عام.

وتابع: في العراق لا يوجد اي قانون ينظم الاعلام ولا توجد اية مؤسسة تدير الاعلام بما فيها نقابة الصحفيين التي لا تزال تفتقد الى الشفافية.

في غضون ذلك قال مدير المعهد العراقي للتدريب والتطوير الاعلامي عبد القادر الدليمي لـ"المدى"ان بالامكان انشاء موقع كموقع"ويكيليكس"لكن ما الهدف من التأسيس وفلسفته لانه منذ تأسيسه امتلك اتجاها معينا نطلق عليه في الاعلام (الصحافة الصفراء) او(صحافة الترويج).

واضاف الدليمي ان هكذا موقع ينشأ لامور بها ضربات اعلامية مبهرة لكن تبقى مدى مصداقية هذه المعلومات محل جدل لان الكثير من الوثائق من الممكن ان يزور، مشيرا الى ان موقع"ويكيليكس"امتلك حقائق ونشر بعضها بالصور والصور لا تكذب لكن من الممكن ان تمنتج لكن صور الموقع اسست عند المتلقي نوعاً من المصداقية.

وتابع الدليمي ان بأمكان الكتل السياسية اصدار قانون يضمن الوصول الحر للمعلومة مع الاحتفاظ ببعض السرية للمعلومات، فعندما يشرع مجلس النواب هكذا قانون، فوصول المعلومات الى يد الاعلاميين يتمكن من نشرها لكن هذا لايعني ان القوانين سوف لاتشمل في فقراتها الحفاظ على سرية المعلومات لان العراق ليس مستقر بشكل تام فعلى الاعلامي ألا يبيع المعلومات من اجل الربح المالي او السبق الصحفي او من اجل الشهرة.

واشار الى ان اصدار قانون لحماية الصحفيين فيه مكاسب جيدة.

وقال معاون عميد كلية الإعلام للدراسات العليا عبد الامير الفيصل لـ"المدى"ان بالإمكان انشاء موقع على غرار"ويكيليكس"او على غرار اي موقع اخر وهناك عدة جهات يمكن لها ان تدعم هكذا موقع.

واضاف ان هيئة الاعلام والاتصال من الممكن ان تدعم هكذا مواقع ويكون فيه اكبر عدد من المعلومات وملتقى كبير بما يخدم العراق، مشيراً الى ان الكتل السياسية بامكانها ان تصدر قانوناً لضمان وصول المعلومات بصورة حرة ودقيقة لكن ليس هناك احتضان من قبل البرلمانيين لمشاريع الاعلام.

اما عدد من النواب فأكدوا استطاعتهم اقرار قانون يضمن الوصول الحر للمعلومة مع الاحتفاظ ببعض المعلومات.

وقال النائب عن التيار الصدري امير الكناني لـ"المدى"ان اغلب الكتل السياسية تستطيع اقرار قانون يضمن الوصول الحر للمعلومة.

واضاف ان بعض الكتل السياسية لاترغب باقرار هكذا قانون لعدم كشف الفساد في مؤسسات الدولة.

واكد النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل لـ"المدى"ان باستطاعة الكتل اقرار هكذا قانون لان المرحلة الان فيها الكثير من التغيرات التي تحتاج لهكذا قانون لكن مايجري الان فيه بعض الازدواجيات في ايصال المعلومات.

من جانبه قال النائب عن دولة القانون كمال الساعدي لـ"المدى"ان هناك مجموعة من القوانين في الدستور العراقي تنص على ايصال المعلومة الى الجماهير لكن لكل دولة خصوصية ولا يمكن اطلاق كل المعلومات.

واضاف: في العراق ليس هناك حجب على موضع معين فان جلسات مجلس النواب كلها جلسات علنية عدا بعض الجلسات وبالنسبة للوزارات فكل وزارة لديها موقع الكتروني وفي حال وضع هكذا قانون سنحاول الحفاظ عليه باعلى درجة من الشفافية.

وقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني لـ"المدى"لحد الان ليس هناك هكذا قانون لحماية الصحفيين لكن في هذه الدورة البرلمانية سيكون هناك اهتمام استثنائي بموضوع الصحافة وحرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي بما ينسجم مع الرؤيا الجديدة لشكل الدولة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون